١١

وقائع «اليوم التالى»

مصر إلى أين؟!*

حكى لى أحد الأصدقاء من رؤساء تحرير إحدى الصحف المستقلة، أن وزيراً بارزاً، فى الحكومة الحالية، طلب لقاءه يوماً على فنجان قهوه، فلما أن وصل إلى مكتبه، أغلقه عليهما، ثم اقترب منه متسائلاً بصوت متهدج ومنخفض النبرة: «ممكن تقول لى إحنا رايحين على فين؟!».

وبالطبع أبدى الصحفى اندهاشه، لأن هذا السؤال، بالتحديد، كان من المفترض أن يوجهه هو إلى الوزير المسئول، وليس العكس.

والحقيقة أن مستقبل مصر، لم يكن، فى يوم من الأيام، على مدار تاريخها المعاصر، بالغموض الذى يبدو عليه هذه الأيام، وهو ماجعل ذلك الوزير المتنفذ، يسعى لمعرفة إلى أين تتجه البلاد من صديقه الصحفى، لأن أوراقاً كثيرة قد تداخلت، وملفات عديدة تشابكت، ويبدو أن الحابل اختلط بالنابل، ولا أحد يعرف إلى أين تندفع قاطرة الوطن، التى تتحرك بسرعة كبيرة، بلا فرامل (كوابح)، وبلا سائق أيضاً.

أزمة حكم شاملة:

فهناك أزمة شاملة، مستحكمة، ممتدة، تضرب بعنف كل مناحى الحياة فى مصر، لا تستثنى مجالاً أو منطقة أو طبقة.

وهذه الأزمة ذات طبيعة اجتماعية حادة، تمس مسألة توزيع الثروة

* جريدة «الأخبار» اللبنانية ـ ٢٠٠٨/٧/٧.

فى المجتمع، بعد أن اختطفت قلة محدودة من كبار (رجال الأعمال)، بفضل تداخلهم العضوى مع السلطة، كامل الملكية العامة التى كانت مملوكة اسمياً للشعب، وفعلياً للدولة، من مصانع ومرافق وأراض وعقارات ومؤسسات وخدمات... إلخ، بلا مقابل تقريباً، واحتاج تمرير هذا الوضع إشاعة مناخ ذى سمات خاصة أبرز مظاهره شيوع الفساد، الأمر الذى مهد الأرضية أمام هذه الجماعات لاختراق بنية النظام كله.

شعبان فى بلد واحد!

وهذه الملكيات تدر أرباحاً تقدر بمئات المليارات، تم نزح أغلبها للخارج، وما تبقى من فتات، أنفق بسفه، على مشاريع باذخة لخدمة مزاج هذه الشرائح الطبقية بالغة الضيق، والتى تركت المدن المأهولة، وحتى أحياءها الغنية التقليدية، لـ «الغوغاء» من أبناء الطبقة الوسطى التى تتحدر بسرعة إلى مصاف الطبقات الدنيا، والطبقات الدنيا التى تعيش على حافة الوجود بين الحياة والعدم، لكى تقيم فى معازلها الحصينة (جيتوهاتها)، التى أنشأتها ببذخ غير متصور على حواف الصحراء، بعيداً عن الضجيج والزحام والتلوث! ترفل بين حدائقها الغنّاء، وقصورها الوارفة، وملاعبها الخضراء، وبحيراتها الصناعية، وتحيطها أسوار عالية حصينة، وتحميها من تطفل فرق الـ «سكيورتى» المدربة، وكلاب الحراسة التى تتصدى لرذالة الفضوليين من الجمهور أو وسائل الإعلام المتلصصة.

وفى مقابل هذه الطبقة التى ترفل فى النعيم، تتصاعد معاناة ما يقرب من ثمانين مليونا من المصريين، يعيش أكثر من ثلاثة أرباعهم تحت حد الفقر، وتعانى أغلبيتهم من أزمات طاحنة فى السكن والتعليم والعلاج والانتقال والعمل ومواجهة المخاطر البيئية، فضلاً عن مشاق توفير الحد الأدنى من احتياجات المعيشة الآدمية كالخبز ومياه الشرب، وما شابه.

وتغرق البلاد فى الديون (حسب النشرة الإحصائية للبنك المركزى، لشهر مايو/ آيار ٢٠٠٨، بلغ إجمالى الدين المحلى ٦٧٠,٦ مليار جنيه، والدين الخارجى ٨,٣٢ مليار دولار)، والتضخم (الذى بلغ ١٤,٤٪ وفقاً لأسعار المستهلكين، أو ٢٣,٧٪ وفقاً لأسعار المنتجين)، وتعانى من تداعيات انهيار مؤسسات الخدمات الرسمية فى كل نواحى الحياة، وتعم الفوضى الشارع المصرى، ويعجز النظام حتى عن تنظيف أحياء البلاد من القمامة، أو كفالة انسياب طبيعى للسيارات فى شوارع العاصمة، ناهيك عما هو أعظم من مهمات ومسؤوليات، وعلى رأسها حماية الأمن المنفلت، ووضع حد لظواهر البلطجة والاعتداء على الأبرياء، والتعذيب «المنهجى» فى أقسام البوليس وسجون ومعتقلات النظام، والذى تغص بتفاصيل ممارساته البشعة صفحات الجرائد وملفات منظمات المجتمع المدنى وحقوق الإنسان.

وفى مثل هذه الظروف الحرجة، والممتدة بلا علاج لعقود ثلاثة متتالية، تضاعفت فيها معاناة الملايين من المصريين، إلى درجة غير مسبوقة تتجاوز قدرتهم المشهودة على الصبر والاحتمال وطول البال، ودون أن يبدو ولو ضوء طفيف فى آخر النفق، كان من الطبيعى أن تصبح قضية «التغيير»، والبحث عن «بديل»، قضية ملحّة، ومطروحة على العقل المصرى، بدايةً وسط النخبة المسيَسة والمثقفة، التى خرجت، تعبيراً عن تطلعاتها، حركة «كفاية»، منذ أواخر عام ٢٠٠٤، رافعة شعار «لا للتمديد... لا للتوريث»، فى مواجهة حكم العائلة المباركية، ثم بدخول «الجماهير الغفيرة»: من العمال والفلاحين وقطاعات البرجوازية الصغيرة، والمعدمين والمسحوقين والمهمشين، وشرائح الطبقة الوسطى المتدهورة الأحوال (أساتذة مدارس وجامعات، مهندسين وأطباء، صحفيين وقضاة،... إلخ) إلى ساحة النزال، بشكل غير مسبوق ولا معلوم فى التاريخ المصرى التليد،

حيث تعددت أشكال التحركات الاحتجاجية (تظاهرات، اعتصامات، إضرابات، مسيرات،... الألف حدث خلال العام الأخير وحده).

وأزمة معارضة مستحكمة:

غير أن المشكلة، فى مصر، لا تقف عند هذا الحد، بل تتعداه إلى الضفة الأخرى من النهر: فالمعارضة المصرية لا تقل ضعفا أو تفسخاً عن السلطة:

● **الأحزاب:**

فبعد أكثر من ٣٢ عاماً على تجربة «الديمقراطية المقيدة»، التى بدأت سنة ١٩٧٦ بتقسيم «حزب مصر العربى»، حزب السلطة، ووريث «الاتحاد الاشتراكى»، إلى منابر ثلاثة: يسار ويمين ووسط، ورغم وصول عدد الأحزاب إلى ٢٣ حزباً، (لا يعرف المواطن المصرى أسماء معظمها لا تزال هذه التجربة قعيدة ظروف تكونها بيد النظام، وميلادها ضمن شروط لعبته السياسية، المصممة لكى تخدم هيمنته، وتكرس سيطرته، فى المقام الأول، وهى ارتضت الانصياع لأوامر النظام ونواهيه، فاستكانت داخل مقاراتها دون أدنى محاولة للخروج من الدائرة الطباشيرية المرسومة، وفقدت صلاتها بالناس، ولم تعد قادرة على الارتباط بقضاياها، أو التأثير فيها، أوقيادة نضالاتها فى معارك وجودها وكينونتها.

● **وجماعة «الإخوان المسلمون»:**

التى تملك قدرات تنظيمية ومادية كبيرة، ولها نفوذ ملحوظ فى الواقع السياسى والاجتماعى، أثبتت - على مدار الفترة الماضية - جمودها، هى الأخرى، وعجزها عن التطور، وفقدانها للبوصلة المرشدة، وداخلها غرور مقيت بعد فوزها بـ ٨٨ مقعداً فى انتخابات مجلس الشعب، عام ٢٠٠٥، تصورت على أثره أنها قاب قوسين أو أدنى من السلطة التى ظنتها يسيرة القطوف، ووقعت فى «خطايا» تكتيكية ذات دلالات خطيرة (مثل تدريبات

«الميليشيا العسكرية» بجامعة الأزهر، وتخليها عن التحركات الجماهيرية كإضراب أساتذة الجامعة، وإضراب ٦ أبريل/ نيسان ٢٠٠٨، و نشر برنامج حزبهم السياسى، بما تضمنه من أفكار ومواقف لاقت اعتراضاً واسعاً من النخب الفكرية والثقافية والفرقاء السياسيين والأقباط،... إلخ)، الأمر الذى عزلها عن الجماهير وعن «حلفائها!»، وتركها وحيدة، بلا أصدقاء أو مدافعين، يزودون عنها، ويحمون ظهرها من غدر النظام، وشراسته فى حماية مصالحه، وتأمين وضعيته الانفرادية المستقرة!.

٢ـ الحركات الإجتماعية ـ السياسية الجديدة

لعبت هذه الحركات، وعلى رأسها «حركة كفاية» دوراً تاريخياً مشهوداً فى تحريك المياه الراكدة وتثقيف الناس بثقافة الإحتجاج والدفاع عن الحق، وفتحت الطريق على مصراعيه أمام تدفق أكبر حركة احتجاجية جماهيرية ممتدّة فى تاريخ مصر المعاصر، وانتشرت فكرتها من أساتذة الجامعة إلى القضاة والمهندسين والفنانين والشباب والمهمشين والتجمعات الشعبية...

ثمّ اكتسبت زخماً ضخماً بإنضمام العمال والطبقات المسحوقة إلى صفوف المحتجين على تدهور الأحوال، لكنها حتى الآن لم تتمكن من بلورة قيادة جماعية، أو تنظيم موحد يقود كفاحها، ومازالت تحركاتها جزئية ومتناثرة تفتقد لبرنامج مشترك للنضال يوحّد جهودها ويرسم طريقها للتغيير.

إلى أين المسير؟

يواجه النظام وضعاً متدهوراً وشديد الاحتقان، ويشهد كل يوم تصاعداً جديداً لوتيرة الاحتجاج الجماهيرى، كان آخر تجلياتها ثورة أهل محافظة «دمياط» ضد بناء مصنع ملوّث للبيئة، لشركة «أجريوم» الكيماوية الكندية، وإجبارهم النظام على التراجع. إن حالة الإحباط المستشرية جراء الانتشار العميق للفساد فى بنية النظام (وآخر وقائعه) تسرّب أسئلة امتحانات

مرحلة الثانوية العامة فى محافظة المنيا، واكتشاف عقد لجان امتحان «خاصة» لأبناء المسؤولين الأمنيّين وكبار رجال الحكم ومجلس الشعب فى المحافظة!) لا تكاد تترك مجالاً لإصلاح الأحوال وتقديم حلول ناجحة لمشكلات المجتمع المتراكمة، التى لم تعد تحتمل المماطلة ولا التأجيل.

وتشير كل الدلائل: إلى أن الأزمة الاقتصادية، والغذائية بالتحديد، التى تضرب المجتمع المصرى بقسوة هائلة، ستزداد تعقيداً بسبب الأوضاع العالمية، والسياسات «النيوليبرالية» التى تصر السلطة على التمسك بها رغم علامات فشلها الأكيد. وهو ما يضع السلطة أمام خيار واحد: تصعيد حالة القمع، والمواجهة العنيفة لكل فئات المجتمع وطبقاته، ومن المعتاد الآن أن تتحوّل شوارع العاصمة والمدن الكبرى إلى ثكنات عسكرية. ومن الطبيعى فى مثل هذه الظروف أن تتزايد أعداد المجندين فى «الأمن المركزى» الموكل إليه مهمة السيطرة على الأوضاع الأمنية فى البلاد، حتى تجاوزت جحافله أعداد القوات المسلحة العاملة بمرات (آخر رقم يشير إلى أن عدد جنود الأمن المركزى بلغ مليوناً وأربعمائة ألف). وهذا الأمر بدوره يزيد من وتيرة الاحتجاج المتصاعدة، ويدفع الأمور إلى لحظة مواجهة تتجمع فى الأفق وتبدو مقدماتها واضحة.

وقد فجّر هذا الوضع داخل المجتمع المصرى حواراً واسعاً حول المستقبل: إلى أين تتجه البلاد؟ وكيف سيكون مصيرها فى المستقبل المرئى؟... وخاصة أن مبارك قد تخطى الثمانين عاماً، ولن يكون معقولاً ولا مقبولاً أن يستمر، أكثر من هذا، رئيساً لدولة كبيرة كمصر، تعانى الجمود ومتخمة بالمشكلات التى تراكمت بلا حل طوال حكمه الراكد المديد، وتحتاج حتى تخرج من عثرتها إلى طاقة جبارة، وقيادة جديدة، وإرادة فولاذية. والأخطر الملحوظ أن مصر تدخل هذه المرحلة الحرجة من عمرها وعمر رئيسها، من دون أى علامات طريق واضحة تشير إلى مخرج (شرعى) من هذه الأزمة، أو إلى اتجاهات الريح فى المستقبل القريب.

احتمالات المستقبل

ما هى الاحتمالات التى تطرح نفسها إذاً على الأوضاع فى مصر؟. لا يخرج ما يطرحه الخبراء ورجال السياسة والفكر عن الاحتمالات الأربعة الآتية:

ـ توريث السلطة

أصرّ مبارك على ألا يُعيّن نائباً له، يحلّ محلّه بشكل دستورى وطبيعى وفى الوقت ذاته يُنكر هو ومن حوله، نيّة توريث نجله السلطة، مع أن كلّ الشواهد اليومية تصفع الجميع بعكس هذا الكلام، حيث يمارس جمال مبارك العديد من المهمات السيادية التى تتجاوز كثيراً حدود دوره الرسمى كأمين لـ «لجنة السياسات» فى «الحزب الوطنى» الحاكم، وهى لجنة من لجان عديدة لم تكن لتعطيه أى ميزة لولا نفوذه كابن الرئيس ورئيساً محتملاً، الجديد هو تلميح جمال مبارك لصحيفة «العلم» المغربية، يوم ٢٠٠٨/٥/٢٢، عن رغبته فى طرح نفسه كـ «خليفة» لوالده فى المنصب الرئاسى، حيث نقلت الجريدة قوله فى حوار مع قناة «فرانس ٢٤» الفرنسية: «أن هناك أصواتاً تؤيدنا، أو على الأقل، أفراداً مؤمنين بالاتجاه الذى نحاول طرحه، وهم أكثر ثقة فى رؤيتنا للمستقبل والإصلاح، وساندونا فى السنوات الأخيرة... إن الطريق أمامنا واعد، ليس فقط فى مسألة الخلافة والانتخابات الرئاسية، بل فى شأن أكثر أهمية وهو بناء المؤسسات على الجانب السياسى»، وهو كلام واضح النوايا، فاضح الدلالة! لكن يقف حجر عثرة فى سبيله أمران: **الأول**: موقف المؤسسة العسكرية الغامض من تولّى رئيس مدنى مقاليد السلطة التى تتحكم فيها منذ ١٩٥٢، **والثانى**: الوضع «الشرعى» لجمال مبارك، الذى يؤهله لتبوء موقع الرئاسة.

فبحسب الدستور يتولى هذا المنصب فور خلوّه بالوفاة أو العجز، نائب الرئيس (إن وجد) أو رئيس الوزراء فى التعديلات الأخيرة التى أدخلت عام ٢٠٠٥ على المادة ٧٦ من الدستور، وهذا يعنى أن وضع جمال مبارك

يحتاج إلى رافعة «شرعية» تجعله مهيئاً لتولى منصب الرئاسة، كأن يتولى موقع رئيس الوزراء، أو أن يعينه مبارك نائباً له، والأمران ليسا سهلين فى كل الأحوال، وسيفتحان ملف التوريث المرفوض على أوسع نطاق، كما أن كلاً منهما يجب أن يحصل خلال حكم الرئيس مبارك، أى قبل حلول عام ٢٠١١، موعد نهاية فترة رئاسته الخامسة، لأن فرص إتمامهما ستضاءل كثيراً بعد ذلك، وهو ما أكدّه النائب فى البرلمان والسكرتير السابق للرئيس فى مجال المعلومات مصطفى الفقى: «إذا تقدم الحكم (الرئيس) فى أثناء وجوده بشخصية معينة، فهنا أستطيع أن أجزم بأنه سوف يكتب لها التوفيق فى حيازة منصب الرئاسة. أما إذا حدث ذلك بعد رحيل الحاكم، فالأمر يحتاج إلى إعادة قراءة... (لأن) مصر، رغم أنها فرعونية، فإنها لا تحكم من القبور... إذا اختير الرئيس القادم فى ظل النظام القائم، فسيكون تأثيره قوياً للغاية. أما إذا انتهى النظام (الرئيس) وما زلنا نبحث عن رئيس جديد، فسوف تكون مؤثرات النظام السابق محدودة» («الدستور» ١/٦/٢٠٠٨).

ـ **الاحتمال الثانى: رئيس عسكرى:** وهو احتمال يُحَبِّذُهُ بعض خبراء السياسة الذين يرون أن «المؤسسة العسكرية» فى مصر، بتراثها وإمكاناتها وانضباطها، مازالت هى «اللاعب الأول» والمؤثر الرئيسى فى تقرير مسار التحولات فى البلاد، منذ ثورة يوليو ١٩٥٢، وحتى الآن، ومن هؤلاء الدكتور أسامة الغزالى حرب، رئيس تحرير مجلة «السياسة الدولية» ورئيس «حزب الجبهة الديمقراطية» الذى يرى أن المجتمع المصرى الآن يمر بأزمة غير مسبوقة منذ أيام محمد على، و«أغلب الظن أن الرئيس القادم لن يكون إلا شخصاً من القوات المسلحة»، (جريدة «الدستور»، ١/٥/٢٠٠٨).

وهناك تصور آخر فى هذا السياق يرى أن المؤسسة العسكرية قد يكون لها دور فى نقل السلطة إلى «رئيس مدنى» لن يكون على الأرجح سوى جمال مبارك (مصطفى الفقى فى الحديث المشار إليه).

سيناريو يوم التغيير

اجتماع شروط التغيير الموضوعية مع غياب الشرط الذاتى (القيادة والتنظيم)، قد يؤدى بالأوضاع إلى ذروة انفجارية خطيرة، وتعنت السلطة بتجاهلها للإرادة الشعبية الغاضبة ولعناصر الاحتقان السياسى والإجتماعى والاقتصادى المتراكمة، قد تقود إلى «انفجار عارم لن يبقى ولن يذر» كما يتخوف الوزير السابق يحيى الجمل، ويشاركه الرأى رئيس حزب «التجمع» الرسمى رفعت السعيد، الذى حذر من «ثورة الجياع» المقبلة، مؤكداً أن الشعب «يتعامل مه حكومة ضعيفة، أضعف من مواجهة الجماهير، وهى حكومة ليس هناك من هو أغبى منها فى العالم» (جريدة «صوت الأمة» ٢٠٠٨/٦/٢). أستاذ العلوم السياسية حسن نافعة، يرى أن هذا هو أحد الاحتمالات المطروحة: «انفلات الوضع الأمنى بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية من ناحية وغياب غطاء سياسى وقيادة تنظيمية للحركة الاحتجاجية من ناحية أخرى، (ربما يدفع) الأمور إلى حالة من الفوضى، قد يستغلها الجيش للنزول إلى الشارع... وتسلم زمام الأمور فى البلاد» («المصرى اليوم» ٢٠٠٨/٦/٢٢).

ـ الاحتمال الرابع: انتقال سلمى للوضع

لكن هناك من يراهن على احتمال رابع آخر هو نجاح الحركات الشعبية والإحتجاجية الجديدة فى تجاوز أزمتها الراهنة، وبناء آلية فاعلة تهيئ الظروف لتصعيد الضغط المنظم والمدرورس على النظام المتشبث بالسلطة دون استحقاق أو جدارة. ويساعد على طرح هذا التصور المتفائل أن المعارك الناجحة للعديد من هذه التحركات (كأساتذة الجامعات والقضاة والمهندسين والأطباء والعمال والموظفين الحكوميين والمستخدمين والفلاحين وسكان العشوائيات...)، قد أفرزت قيادات محلية محنكة اكتسبت خبرات كبيرة فى لهيب الصراع. وفى هذا التصور، فالذى يؤخر النجاح هو الموقف المائع والملتبس للأحزاب السياسية (الرسمية) ولجماعة

«الإخوان» من جهة، والصراعات الأيديولوجية المحتدمة بينها من جهة أخرى، وهو مايُعيق فرص توحدها على برنامج مرحلى للتغيير.

ويبقى وضع آخر آثرنا ادخاره لخاتمة هذا المقال، وهو احتمال أن يبقى الوضع على ما هو عليه.

ولأن النكتة المصرية ليست مجرد توليف ذكى لجملة أو فكرة تنتزع البسمة وتطلق الضحكات، إنما هى جماع حكمة القرون الغابرة وفلسفتها، ومصدر للسخرية والانتقام من الظلم، ووسيلة ساحرة للتعبير عن الرأى عندما تُصادر الوسائل الأخرى، وأداة باترة لقول كلمة الحق فى وجه سلطان جائر، وهى أقوى من أى سلاح، فقد كان من الطبيعى أن يبادر المصرى آخراً بسؤاله: هل سمعت آخر نكتة؟.. وآخر نكتة أطلقها المصريون تقول إنه بواسطة وسائل العلم الحديث، جُمّد ثلاثة أشخاص، أمريكى وأوروبى ومصرى لمدة مائة وخمسين عاماً، ثم نهضوا من وضعهم المتجمد وبدأوا فى ممارسة حياتهم الطبيعية، وكان أول ما فعلوه المسارعة إلى أجهزة التلفزيون لمعرفة ماذا حل ببلادهم وأهلهم فى فترة غيابهم عن الوعى، فوجد الأمريكى مذيع تلفزيون بلاده (متأفغناً) والأوروبى وجده صينى الملامح، بينما استمع المصرى إلى المذيع يقول «هنا القاهرة، ننتقل الآن إلى إذاعة خارجية لننقل لكم خطاب حسنى مبارك».

والمغزى واضح: فثانى أطول الحكام جلوساً على تخت الحكم فى مصر مؤسس دولتها الحديثة محمد على باشا، لا يريد أبداً أن يفكر فى «اليوم التالى»، مع أن التداعيات كلها توجب هذا الأمر، وأهمها أن مرور الأيام يقضم ما تبقى من وقت، وتتبدى استحقاقات هذا اليوم المرتقب بأقرب مما يظن الجميع، وهى ليست بعيدة أبداً عن الأنظار.

■■■